

تقرير حول ورشة العمل الوطنية لمناقشة "تقرير حول مسائلة القطاع الخاص المغرب" من تنظيم
الفضاء الجمعي بشراكة مع شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية

الفضاء الجمعي
.E.S.P.A.C.E. A.S.S.O.C.I.A.T.I.F
ESPACE ASSOCIATIF

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

لقاء وطني:
تقديم ومناقشة تقرير حول مساءلة القطاع الخاص بالمغرب
الأربعاء 07 ابريل 2021 بالرباط
مع الساعة العاشرة صباحا

Rencontre nationale :
Présentation et discussion du rapport sur
la redevabilité du secteur privé du Maroc
Mercredi 07 avril 2021 à Rabat
à 10h

على الصفحة الرسمية للفضاء الجمعي:
<https://www.facebook.com/Espace.Associatif.ma>
Sur la page officielle de l'Espace Associatif

تقديم

نظم الفضاء الجمعوي بشراكة مع شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية ورشة عمل وطنية لمناقشة "تقرير حول مسائل القطاع الخاص بالمغرب " كان الهدف الاساسي من هذه الورشة، أولا توضيح مكانة القطاع الخاص في المغرب، لأنه نتيجة التراكمات التي عرفتها البلاد سياسيا واقتصاديا، ثم كيف عاش المغرب تجربة خاصة في المسئلة بتفويته لمرافق عمومية للقطاع الخاص، واكها بإطار تقنين ومراقبة تديره الدولة من أجل حماية الصالح العام (مستهلكون، عاملون، بيئة، ...)، وذلك عن طريق مسائلة دائمة إن لم تكن شاملة.

ثم طرح التساؤل، كيف لم يستفد قطاعان في غاية الأهمية من نفس الإطار الرقابي؟ وهما قطاعا التعليم والتعليم العالي، وما يترتب عن ذلك من مساس بحقوق المواطنين، أطفالا وأمهات وآباء دون مسائلة قوية.

تقديم هذه الورشة كان من طرف الاستاذة ثريا لحرش والتي أشارت الى أن الهدف من هذه الجلسة هو المناقشة وتقديم تقرير حول مسائلة القطاع الخاص , وأشارت ايضا الى مدى اهمية قطاع التعليم الذي يعتبر من بين المجالات الاساسية التي أخذت حيزا كبيرا سواء في النقاش السياسي والاجتماعي من طرف كل الفاعلين نظرا للدور الذي يعمله في تحقيق التنمية.

كما أنه منذ استقلال المغرب، شهد نقاش عام ما بين التعميم والإجبارية، وما بين الديمقراطية للتحقيق تعليم للجميع باعتباره حق من حقوق الإنسان، بالإضافة الى أن الجائحة جاءت لتعرية واقع ومشاكل هذا القطاع مما دفع بالفاعلين والفاعلات الى طرح عدة تساؤلات، والرغبة في مسائلة هذا القطاع.



الكلمة الافتتاحية: السيد عبد الحكيم الشافعي: نائب رئيس الفضاء الجمعي

أشار السيد ممثل الفضاء الجمعي في كلمته الافتتاحية، الى أن اهتمام الفضاء الجمعي بقضايا التعليم مرتبط بنشأته، ويعتبره حق أساسي، وأن سياق وباء كورونا دفع بالفاعلين المدنيين ومن بينهم شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية والفضاء الجمعي الى القيام بدراسة لمناقشة مساءلة القطاع الخاص خصوصا في مجال التعليم .

السيد زياد عبد الصمد: المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية



أشار ممثل شبكة المنظمات العربية الغير حكومية الى أن هذه المشاركة تعتبر فرصة مهمة ، بحكم أن الشبكة تهتم بشكل أساسي بالقضايا التنموية وبالتركيز المباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد مكن العمل على البحت من الكشف عن الثغرات في التوجهات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تؤدي الى تعاضم الامساواة في المجتمعات لخلق النقاش حول السياسات البديلة، والتي يمكن تبنيها من طرف المجتمع المدني لرأب الصدع مع تنامي الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية.

وأضاف ان الشبكة تعمل على في مشاريع للبحث عن حلول وبدائل في مجالات الاستثمار والأنظمة الضريبية، ومن بين هذه المشاريع مشروع الراصد الاجتماعي الذي أطلق ابان الثورات العربية والذي يعمل على تقارير مختلفة: (الحماية الاجتماعية، البطالة، الامن الغذائي).

والتقرير الحالي الذي يتم العمل عليه، يسط الضوء على القطاع الخاص بوصفه مكونا أساسيا في الدولة، فبعد الاصلاحات الهيكلية التي عرفتها المنطقة والتي أدت الى تفكيك القطاع العام مقابل تمكين القطاع الخاص، نتج عن ذلك عدة أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

كما أشار الى انه، ومن التوصيات الدولية، يجب ان يصبح للقطاع الخاص دورا مركزيا في علاقته بالقطاع العام سواء من خلال الشراكة او التمويل المشترك لبعض الخدمات الاجتماعية، فدور القطاع الخاص أساسي لتحقيق التنمية لكن وفق شروط وأساسيات من بينها توجيه القطاع الخاص من طرف الدولة والاعتماد على الأطر لمسألته مع التصدي للتهرب الضريبي وتهريب الاموال ...

فطالما ان القطاع الخاص هو شريك اساسي للتنمية يجب أن تكون هذه الشراكة في إطار قانوني ووفق معايير يجب الاحتكام عليها.

تقديم مساءلة القطاع الخاص بالمغرب / الأستاذ حسن الشرايبي



أشار الأستاذ أنه عند الحديث عن المسئلة فنحن بصدد الحديث عن سلطة لها الحق في المتابعة والمطالبة بمعلومات عن كيفية التدبير والتسيير والمسؤوليتها تجاه العمال والبيئة ...

كما أشار الى مسار التعليم في المغرب، وذلك أنه بعد الاستقلال مباشرة، ارتفعت الحاجة للتعليم في مختلف المدن المغربية، منذ أن أصبح إجباريا سنة 1963 للأطفال البالغين من العمر ما بين 6 سنوات و13 سنة. وبذلك، رغم وجود المدارس القومية سابقا (المسماة حرة أو خاصة الآن)، والمدارس العمومية التي كانت في بداياتها، إلا أنها لم تكن كافية لاستقبال جميع الأطفال. هذا ما جعل القطاع الخاص يتطور لتعويض النقص الموجود بالقطاع العام.

وحققت المدارس الخاصة ذات الطابع الربحي نجاحا بارزا أوائل الستينات لدى العائلات البرجوازية المتواجدة بالمدن، خاصة أنه ليومنا هذا يكاد القطاع الخاص أن يكون الوحيد الذي يوفر حضانات وروضات للأطفال. تأتي بعد ذلك عمليات التقويم التربوي، المتمثلة أساسا في تعريب التعليم الأولي و الثانوي أواخر السبعينات. مع بدايات الثمانينات، ورغم كونه لا يزال في تطور، سجل القطاع الخاص أرباحا عالية وبلغ مستوى نمو مهم بتشجيع من الدولة.

ثلاثون عاما بعد نشأته، تم القيام بإصلاحات بيداغوجية بعد التقرير الصادر عن البنك العالمي سنة 1995، هذا الأخير جعل الملك الراحل الحسن الثاني يوجه عملية التقويم التي أسفرت عن وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين. حيث ارتفعت الأسعار والأرباح أيضا بشكل ملحوظ، مما رسخ صورة قطاع جشع لدى شريحة واسعة من السكان.

ففي سنة 2000، تم رسميا إدراج الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ونص هذا الأخير على ضرورة وأهمية جودة التعليم منذ سن مبكرة عبر تقديم الدعم على المستويين البيداغوجي والتمويلي. ومن ناحية أخرى، فقد سلط الضوء على أهمية الشراكة بين العام والخاص، وكذا دور التعليم الخاص في تعزيز التربية والتكوين.

وأضاف الى أنه، مع ارتفاع عدد التلاميذ والطلبة المسجلين في المدارس الخاصة، والذين ينحدر أغلبهم من الطبقات المتوسطة، مما يثقل كاهل الأسر اقتصاديا، فقد أصبح هذا القطاع يفرض نفسه، ولا يمكن التراجع عنه، بل فقط مراقباته وتقنينه.

ففي غياب الرقابة من طرف الدولة يصبح هذا القطاع اخطبوطا، رغم انه من المفترض ان تكون العلاقات في الدولة مبنية على القانون، خصوصا وأن هذا القطاع يستفيد من تشجيعات مهمة (صندوق إنعاش الاستثمار...)

وأشار الى ان القطاع الخاص أصبح يحقق رقم معاملات كبير، لكن يبقى موضوع المسائلة بخصوص هذا القطاع سطحي، ونتيجة لذلك نلاحظ ظهور عدة مشاكل بين الاساتذة وأولياء التلاميذ وبين المستثمرين.

فأي تدقيق لا يلعب دوره الاستباقي لا فائدة منه، كمثال ففي سياق كوفيد-19 شهدنا احتجاج اولياء وآباء التلاميذ ضد السياسات التعريفية للخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الخصوصية، من دون اي رد من الدولة.

ففي هذا القطاع لا وجود لأي نوع من الحماية لا للأطفال ولا للأولياء ولا للشغيلة، مما سيؤثر على جودة التعليم، علما ان الهدف الاساسي من هذا القطاع حاليا هو الربح.

لدى من الواجب على جمعيات امهات وآباء والياء التلاميذ وجمعيات الطلبة ان يبادروا بتفعيل المسائلة بمعنية باقي الهيئات المعنية بهذا للقطاع،

تمت الاشارة ايضا الى ضرورة تكوين وكالات دورها يتجلى في تحديد قواعد صارمة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، لأجل ممارسة النشاطات المتوجب عليهم تقنيها، مع التأكد من كفاءات الممثلين للقطاع، والحرص على حماية مستهلكين وزبناء الخدمات المقدمة. نفسها كانت تعتبر خدمات عامة في الماضي، وبهذا تطمح الدولة من خلال التنظيم والتقنين والتوفيق بين الدينامية التنافسية الاقتصادية والمصلحة العامة، كما انها تلعب دورا إيجابيا لإلزام الفاعلين الاقتصاديين باحترام بعض من مسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية والثقافية، إن توفرت على إطار قانوني ملزم وإمكانات بشرية وتنظيمية في مستوى تحدياتها.

تعقيب الاستاذ: أديب نعمة



من خلال تعقيبه عرض الاستاذ تجربة لبنان في مجال التعليم الخاص، وأشار الى ان العلاقة الترابطية بين التنمية والتعليم تفرض المسائلة، فكانت الفكرة السائدة أن الدولة التي تحقق التنمية وتتحكم في العملية التنموية وحدها في مقابل النظرية التي تقول ان السوق ينبغي أن ينفرد ويقود التنمية، وأن تدخل الدولة مضر بالاقتصاد والتنمية، فيجب التخلص من تأثيرها او الحد منه عبر الغاء القوانين المقيضة لسوق العمل. لكن يجب الاخذ بعين الاعتبار الشراكة الثلاثية بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني لأنها السبيل الامثل للخروج من هذه الوضعية .

فكرة التنمية تقول أن الدولة والسوق هما أداة في خدمة المواطن ويجب أن تكون هناك قيمة عليا هي التي تحكم ومن هنا يبرز دور المجتمع المدني كفاعل اساسي في هذه المنظومة .

فلا يمكن ان تدار الدولة بمنطق الوصول للسلطة والتسلط ولا يجب ان يتجه القطاع الخاص للربح فقط فينبغي ان يكون هناك مبدأ اضافي هو مبدأ الصالح العام ليحقق التوازن بينهما.

وأشار أنه في مفهوم التنمية في اجندة 2030 ذكر مبدأ الازدهار عوض مصطلح النمو الاقتصادي الذي يشدد على مسألة تحقيق التنمية المستدامة فليست الحاجة الى نمو اقتصادي كيفما كان بل لنمو اقتصادي في خدمة التنمية يراعا فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وملتزم بمبادئ الاستدامة، ففي أوقات الازمات (أزمة كورونا) تختار الدول الانحياز للنمو الاقتصادي ودعم القطاع الخاص (شركات الادوية) عوض مراعاة الحقوق الكونية , فحتى المساعدات الاجنبية التي يجب ان توجه لمساعدة المحتاجين اصبحت موجهة لسوق اللقاحات بالتالي أصبحت منظمة الصحة العالمية وسيط لتحويل الاموال لشركات اللقاح .

بالرجوع لموضوع التعليم في لبنان فقد عجزت الاسر عن تسديد الاقساط المدرسية وعرفت نزوح الطلبة نحو التعليم العام , فنتيجة للاهتمام بالتعليم الخصوصي عرف التعليم العمومي تدهورا

ملحوظا.

ولأن التعليم من ركائز بناء الدولة وفي غياب الرقابة على للتعليم الخاص خلق وضع عشوائي وعدم استقرار وخلل، ومن الملاحظ ان حدة هذه المشاكل ازدادت في نمط التعلم عن بعد في مرحلة الحجر الصحي وبعدها.

المداخلات



أبرز بعض المتدخلين أن العلاقة بين الجامعات المغربية وسوق الشغل ترابطية فالعدد الكبير من المتخرجين لا يجدون فرص شغل مناسبة ويتم تحميل المسؤولية للجامعات رغم أن المشكل مشكل الدولة ، فالمشكل في سوق الشغل وليس في الجامعة وهذا سبب كبير أيضا لهجرة الادمغة.

تم تسليط الضوء على ظاهرة التملص الضريبي التي عرفت ازدياد مضطردا رغم الحوافز التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص في التعليم ، وضعف أجور المعلمين ، وعدم وجود نقابات ، وهي اشكالية ترتبط ايضا بحق العمال والمشتغلين .

تمت الاشارة ايضا أن القطاع الخاص في مجال التعليم عرف تدرج في الهيمنة على المستويات الدراسية فابتداء من المستويات الثانوية التاهيلية كبديل للتلاميذ المطرودين من المؤسسات العمومية، وصولا للمعاهد وللمدارس الكبرى كبديل للجامعات .

تم استنتاج أنه لا تنمية مستدامة بدون تعليم ، فقد كان الهدف من التعليم الخاص خلق بديل لتخفيف العبء على الدولة بتوفير المؤسسات ، وتحسين جودة التعليم لكن لوحظ طغيان هاجس الربح في غياب الجودة.

سياق وباء كورونا أظهر سلبيات الوضع في القطاع كمثال على ذلك مجموعة من العاملين لم يتوصلوا برواتبهم وذلك لعدم التصريح بهم من طرف مشغليهم ، وكذلك عدم ظهور الجدوى من وجود مفتشين وكحل يجب توفر ارادة سياسية للدولة .

تمت الاشارة الى مسؤولية الدولة في مراقبة القطاعات ومن بينها قطاع التعليم في مواضيع الرشوة والحكامة داخل المؤسسات والتسيب وهجرة الادمغة ، وتقنين وسائل رقابة القطاع الخاص فبالتالي هي مسؤولية مشتركة لكل القطاعات الوزارية وعلى رأسها رئاسة الحكومة.

تم التأكيد على أن التعليم هو حق استراتيجي وبالتالي فهو مسؤولية الدولة و مستقبلها وهويتها ، فعند تفويض مسؤولية التعليم لأطراف أخرى فالدولة تقبل نشأة مواطنين من أنواع مختلفة وتمهد لتشتتها لذلك يجب تأهيل الاستاذ والمعلم والمربي ، وأن لا يكون التشغيل في التعليم حلا للبطالة بل يجب توفير عدة معايير ومبادئ ومن بينها : الولوجية. الوفرة. المقبولية. الجودة.

تم التوصية بتنظيم وضبط القطاع الخاص، وسن قوانين لضبط العلاقة بين المشغلين والأجراء.

والزام التعليم الخصوصي بالمساهمة في المجال الاجتماعي ، والتكوين الجيد للأساتذة ورقابة القطاع الخاص.

التوصيات

- تفعيل اليات الرقابة وتقنين قطاع التعليم الخاص،
- تنظيم وضبط قطاع التعليم الخاص عبر وكالة خاصة به،
- سن قوانين لضبط العلاقة بين المشغلين والأجراء في مؤسسات التعليم الخاصة،
- إلزام التعليم الخصوصي بالمساهمة في المجال الاجتماعي ،
- التكوين الجيد والتتبع للأساتذة ورقابة القطاع الخاص ،
- رد الاعتبار للمؤسسات العمومية، للتلميذ والأستاذ،
- تكافؤ الفرص للولوج التعليم وتحقيق الديمقراطية،
- جعل العلاقة بين الاولياء و المؤسسات مسننة بعقود.
- وضع تصنيف للمؤسسات لنطاق محدد لأسعار كل فئة.
- وضع لائحة أسعار ثابتة حسب كل مستوى دراسي أو جامعي.
- احترام الشروط من أجل افتتاح أو توسيع أو تعديل مؤسسة تعليمية خصوصية.

برنامج اللقاء الوطني حول: تقديم ومناقشة تقرير حول مسائلة القطاع الخاص بالمغرب
الاربعاء 07 أبريل 2021 بالرباط

التوقيت	النشاط
	التسيير/السيدة: ثريا لحرش
09h30-10h00	استقبال المشاركين والمشاركات
10h00-10h15	الكلمة الافتتاحية-الفضاء الجمعي <u>السيد عبد الحكيم الشافعي-نائب الرئيس</u>
10h15-10h30	الكلمة الافتتاحية-شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية <u>السيد زياد عبد الصمد – المدير التنفيذي</u>
10h30-11h10	تقديم الدراسة: <u>السيد حسن الشرايبي –أستاذ جامعي وخبير</u>
11h00-11h30	التعقيب على الدراسة: <u>السيد أديب نعمة – مستشار لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية -مستشار سابق للأمم المتحدة</u>
11h30- 12h30	نقاش عام
12h30- 13h00	خلاصة وتوصيات
13h00	وجبة الغذاء

لائحة الحضور خلال الورشة وعبر تقنية الفيديو التفاعلية على المنصة

<https://us02web.zoom.us/j/89734353075?pwd=RDhzVjRFUSs1Vm9Ubm5XOE10MjdWdz09>

الاسم والنسب	الهيئة	البريد الالكتروني
وسام الهنكاري	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	o.elheenkari@gmail.com
اديب نعمة	شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية	Adib.nehmeh@gmail.com
حسن الشرايبي	أستاذ جامعي وخبير مكلف بالدراسة	Hchraibi21@gmail.com
الصابر ليلى	منظمة المرأة العاملة	emcebirdlaila@gmail.com
برقطوش عزيز	الفيدرالية الحرة للتعليم	bouquatecheaziz@gmail.com
عبد الرحيم بنشهيدة	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	-----

touriyalahrech@gmail.com	منتدى المساهمة	ثريا لحرش
jabrielbachir@gmail.com	النقابة الوطنية للتعليم	البشير جبيري
Ahmedmeksi59@gmail.com	جمعية مواهب -الفضاء الجمعوي	احمد المكسي
otmakhoun@gmail.com	الفضاء الجمعوي	عثمان مخون
-----	مراسل الصحراء المغربية	بنجلون
-----	صحفي	الادريسي محسن
achafiai@yahoo.fr	الفضاء الجمعوي	عبد الحكيم الشافعي
lahrichi@live.fr	(مراسل (افريك موند	عبد العالي لحريشي
Bfarid423@gmail.com	فاعل مدني	فادي فريد
dbhndna@hotmail.com	الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب-الدار البيضاء	هدنى بناني
nabilkarroum@gmail.com	الفضاء الجمعوي	نبيل كروم
i.sbihi@espaceassociatif.com	الفضاء الجمعوي	عصام الصبيحي
holinaprod@gmail.com	فاعل جمعوي	انس عبودي
m.brini@gmail.com	فاعل جمعوي	البريني محمد
Aminetazi023@gmail.com	الجمعية المغربية للإعلام والاتصال	التازي هشام
elhanas13@gmail.com	الفضاء الجمعوي	انس الحسنواوي
diam.aboudiab@annd.org	الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية	ديام ابودياب
timaatifa@yahoo.fr	الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب-الرباط	عاطفة تمجردين
Association.adfm@gmail.com	الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب-الرباط	كنزة بنيس
saadbenkirane@gmail.com	الفضاء الجمعوي	سعد بنكيران
-----	فاعل جمعوي	سفيان الشرايبي
ahmedbernoussi@gmail.com ; contact@transparencymaroc.ma	الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة	البرنوصي احمد
abdel.samad@annd.org	الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية	زياد عبد الصمد
soufianilatifa@gmail.com	الفضاء الجمعوي	لطيفة السفياني
zahra.bazzi@annd.org	الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية	زهرة بازي

بالإضافة ما يناهز 1000 مشاهد ومشاهدة على الصفحة الرسمية للفضاء الجمعوي:

<https://www.facebook.com/Espace.Associatif.ma>